دور الرياضة في تطوير الاقتصاد

د. سامر مظهر قنطقجي

www.kantakji.com

تأرجح دور الدولة تاريخياً بين الدولة الحارسة والمتدخلة والراعية تبعاً للتجارب الاجتماعية الخطأ منها والصواب، ولقد مارست دولتنا منذ مدة دور الدولة المتدخلة ومازالت رغم التغيّرات الجوهرية المحيطة التي حدثت وما تزال. وقد أدى ذلك لتزايد الطفيليين والمتسلطين بل والاتكاليين عليها شأنها في ذلك شأن الأب الذي ربّى أولاده على الدلال حبّاً وحناناً فكانت نشأتهم تتسم بالميوعة واللامبالاة. أما الفارق بين التشبيهين فجوهري، فسلوك الأب تجاه تمادي فلذة كبده في خسائره ودماره فسيتخلى عنه رغم ما بينهما من روابط، أما دولتنا فلم تفعل شيئاً مع أولئك المتمادين بالرغم من المخاطر المحدقة بالأمة من كل صوب.

إن دولتنا تتميز بقلة ديونها الخارجية ووفرة مواردها الطبيعية والبشرية وموقعها الجغرافي الهام الذي يتوسط ثلاث قارات وطبيعة خلابة تتخللها أربعة فصول وهذا ما تفتقده كثير من دول العالم. لذلك فإن ما نعانيه من أخطار حقيقية فمصدرها سوء الإدارة وخطرها أكبر وأشد من الحصار والتهديد العالمي لبلادنا، لذلك لابد لنا من مشرط جراح حكيم لبتر الأعضاء التي أصابتها (الغرغرينا) تحاشياً لسقوط كامل الجسد.

فإن تخطينا هذه المشكلة (سوء الإدارة) فقد أمسكنا زمام الحلّ لقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا أُسند الأمر لغير أهله فانتظر الساعة) صحيح البخاري: 6015، وهذا إشارة إلى أننا سنصل إلى ساعة لا تُحمد عقباها، فالإدارة رأس الأمر إن صلحت صلح كثير مما نعانيه، لقوله صلى الله عليه وسلم (السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة) سنن الترمذي: 1933، والسمت الحسن هو الرسم الصحيح أي التخطيط الجيد والتؤدة هي الإدارة الفعالة. وقد تنبهت الحكومة السورية لهذه المشكلة وبدأت بحلّها فأنشأت لهذا الغرض معهد الإدارة العامة لإعادة تأهيل الكوادر الإدارية العاملة، واستعانت بخبرات فرنسية لكن ذلك لم يأت بالحل الناجع حتى الآن! إلا أن ذلك ليس داعياً للعجز والإحباط بل باعث لمزيد من الحماس فالوطن لابد من أن يعيش بكرامة شاء من شاء وأبى من أبى.

إن ما سنقترحه ليس حالة نظرية فحسب بل أمر عمليٌ فالتحديث والتطوير عملية تحتاج إلى مراجعة ومتابعة وتقييم ثم إلى تغيير في السياسات المتبعة وصولاً للحالة المطلوبة، فكلما فشلت طريقة بُحث في أسباب ذلك وعُدّلت السياسات المتبعة أي أن الإدارة هي محور الحلّ خاصة وأن الحكومة حالياً تتجه نحو اللامركزية وإعطاء المحافظين صلاحيات واسعة.

فعند اختيار أي مدير يجب على مرشحي المنصب أن يتقدموا ببرامج عمل للفترة التي سيشغلون فيها هذا المنصب، وأن يتم الاختيار على أساس البرنامج الأفضل وليُعطى هذا المدير الحرية في اتخاذ القرارات بوصفه يدير منشأة اقتصادية خاضعة للربح والخسارة لأنه في نهاية فترة إدارته سيتم حسابه حساباً شديداً إن لم تتحقق أهداف برنامجه، لأنه تسبب في هدم ركن من أركان المجتمع وساهم بزيادة الخطر المحدق بهذه الأمة بضياع فرص لا يمكن تعويضها فكلنا يركب نفس السفينة ولا يحق لأحد أن يخرق ناحيته.

إن مشكلتنا ليست في فشل القطاعين العام أو الخاص بل في صدق العمل والإخلاص فيه، لذلك يجب محاسبة القطاع العام أو شبه العام على أسس اقتصادية فطالما أن العائد أكبر من التكلفة فالاستمرار هو الطريق وإلا فالإغلاق هو الحلّ، لذلك تُستبعد العمالة غير المنتجة وتتحمّل الدولة رواتبهم من صندوق مساعدات خاص، وإن أي تأخر في هذا الأمر فسنواجه احتمال الإفلاس إذا استبعدنا احتمال الخصخصة، ومع الإفلاس يكون الإغلاق مصير محتوم وعندها سيخسر الجميع. لذلك فإن القطاعات الطفيلية لابد من استبعادها كليّاً من منشآتنا الإنتاجية، وكل منشأة غير قادرة على الاستمرار على إدارتها التنحي لغيرها وإن استعصى الإصلاح فلتُغلق نهائياً، فإذا عَلم العُمال بأن هذا مصيرهم فسيتحملون المسؤولية بجدّ، وإلا فقد رسموا مصيرهم وقد أُعذر من أنذر.

وكمثال على ما نقول سنأخذ مثالاً ليس بقطاع عام ولا خاص بل هو نادي رياضي عريق وشهير في حماة حقق إنجازات رياضية مشرّفة على المستويين القطري والعربي وخرّج لاعبين مشاهير.

إن النوادي الرياضية تتمتع بشخصية معنوية مستقلة وهي ذات أهداف اجتماعية رياضية، أما هدف تحقيق الربح فهو ليس أساسي مع أنه لا غنى عنه لاستمرار النادي، وعلى كل حال فإن التغيرات العالمية قد جعلت منه منشأة ربحية، وطالما أن هذه الأرباح ستدعم بنية النادي وموقفه وأنها ستنعكس الفوائد على مجتمعه فهي أضحت هدفاً أساسياً لا ثانوياً.

تتألف إيرادات النوادي الرياضية مما يلي:

1. التبرعات والمنح مع أنه ليس جمعية خيرية، وقد مارست إحدى الإدارات في النادي المشار إليه جمع التبرعات على شكل إتاوات باستغلال رئيسها موقعه، ولجأت الإدارات الأخرى إلى جمع التبرعات بالتوسل، وأستذكر أنه جاءني أحد أعضاء إدارتها أكثر من مرة لأكلم له أحد رجال الأعمال لعله يتبرع بمبلغ بسيط لكنه لم يفعل، فلمَ يتبرع الناس؟ إن أولادهم المسجلين في النادي يتعرضون للإجحاف المادي والمعنوي!! لذلك عانى ويُعاني هذا النادي عجزاً مزمناً ومتفاقماً.
2. رسوم العضوية واشتراكات الأعضاء واللاعبين، وعلى الأغلب أن هذه الاشتراكات لا تسدد ولا يطالب بها أحد.

3. ريع المباريات من الدوري وكأس الجمهورية وبعض المباريات الودّية في بعض الحالات.
4. فائض عمليات بيع وشراء اللاعبين، وهذا أمر قاصر في الأندية السورية باستثناء بعض النوادي، بينما تحقق إيرادات نوادي الدول الأخرى من هذا البند أرقاماً مذهلة، فهي تشتري وتبيع اللاعبين بعشرات ومئات الملايين من الدولارات للموسم الواحد.
5. إيراد الإعلانات التي تُلصق على ألبسة وأحذية اللاعبين كشعارات.
6. الحفلات والنوادي الصيفية التي تقام على شكل دورات تعليمية.
7. استثمار بعض منشآت النادي عن طريق تثميرها لطرف آخر.

مما سبق يتبين أن إيرادات النوادي الرياضية إيرادات متعددة الوجوه، فلماذا هذا التعثر في هكذا نادٍ عريق وشهير؟ ألا يجدر بنا تسليط الضوء على الأسباب بالتحليل والدراسة بوصفه منشأة اجتماعية اقتصادية يمكن أن تدرّ أرباحاً لا أن تحقق خسائر؟

1. المنشآت والأراضي، وهي تقع في أماكن حيوية وتقدر قيمتها بالمليارات حسب أسعار السوق الحالية.
2. الموارد البشرية – اللاعبين: بالنظر إلى تاريخ هذا النادي الطويل والحافل نجد أن لاعبيه قد أبدعوا لكنهم لم يحصلوا على أي عائدٍ مادي لقاء لعبهم، بل كثير منهم يدفع قيمة طقم لعبه وقيمة حذائه من مصروفه الخاص. لذلك يهرب هؤلاء بحثاً عن مصادر عيش كريم، فقد دمّر هذا النادي عدة لاعبين مشهورين على المستويات المحلية والقطرية والدولية، فمنهم من تمكن من الحصول على عقود مغرية في بلدان عربية وأوربية لكن إدارة النادي كافأت إنجازاتهم العظيمة على مستوى سورية والعرب بحرمانهم من كشوفهم ظنّاً منها أنها تخدم الوطن والوطن منهم ومن تفكيرهم براء.. فما كان من أولئك اللاعبين إلا أن هجروا اللعب ففقدوا أياماً قضوها التدريب وتحقيق الانتصارات والتميّز مقابل تصرف إدارات محدودة التفكير لا تستحق أن تكون في هذا المنصب فحرموا سورية من عائدات خارجية مجزية كانوا سيحولونها من إيراداتهم فيما لو تحقق ذلك وأغلقوا باباً على من بعدهم من اللاعبين، فأي ظلم ارتكبوا ومن حاسبهم؟ وإن تأخر العقاب بل عدم وجوده أصلاً أدى بمن جاء بعدهم لإتباع نفس السياسة العقيمة مما حدا بالناس إلى الإعراض عن اللعب وعن دعم النادي جملة وتفصيلاً.
3. الموارد البشرية – الإدارة: تتألف الإدارة من كوادر فنية وغير فنية أغلبهم إن لم نقل كلهم غير مختصين في الإدارة وعلومها بل كانوا لاعبين مغمورين في فرق النادي حصلوا على مراكزهم نتيجة القِدم والمعارف وازدادت خبراتهم في العمل الإداري بالممارسة هذا النمط الذي اختفى منذ زمن بعيد لأنه مكلف مادياً ومعنوياً. واختفى في هذه الإدارة

رتبة المحاسب أو المدير المالي المؤهلين علميّاً وكذلك ليس لديهم مدقق حسابات مرخص، وهي لا تنشر ميزانياتها للعموم بل تمارس أعمالها وكأنها منشأة خاصة يفعل بها أصحابها ما يشاؤون رغم المبالغ الطائلة التي يحققها النادي. لذلك وبسبب غياب محاسبة المسؤولية فلا هي ولا مجلسها يهتمون بالنتائج، فالمزايا التي منحها إياها المنصب كفيل بحمايتها من أي مساءلة. أما النوادي العالمية فتنشر ميزانياتها في الصحف وعلى الانترنيت وتفخر بأرباحها المتزايدة بل تتوسع وتنتشر وتسدد الضرائب شأنها في ذلك شأن أي منشأة اقتصادية.

وبناء على ما سبق يمكننا رصد الفرص انطلاقاً من تكلفة الفرصة الضائعة التي ترتكبها الإدارات السيئة وقليلة الخبرة:

1. إن غياب رأس المال عن النادي هو بسبب منح الدولة النوادي لأراضي ومنشآت ضخمة، ولابد من إثبات هذه القيمة لأهداف الدراسة المالية لميزانيته وبيان الكفاءة الاستثمارية لهذه المنشآت.
2. بعد بيان رأس المال يمكن احتساب القيمة التأجيرية الضائعة عن المنشآت والأراضي المستغلة من هذا النادي، والتي تُقدّر بالملايين نظراً لحيوية مناطقها ومساحاتها الكبيرة، فيكفي أن نذكر أن أحد منشآتها التابعة لها تم تثميرها بثلاثة ملايين ليرة سورية سنوياً فإذا علمنا أن هذا النادي لديه عدة منشآت يستثمرها لدى طرف آخر فيتضح أهمية وضرورة مراقبة ذلك.
3. قيمة العقود الخارجية المضيّعة على مشاهير اللاعبين التابعين لهذا النادي الذين تعاقدوا مع نوادي أجنبية وعربية وحرموا من نقل كشوفهم إليها بسبب تعنت إدارة النادي التي ففضلت حرق هذه المواهب وكأنها ملك شخصي لهم ويكأننا أما نظام رقٍ جديد باسم بديل، فما أشبه هذه الطاقات بالمغتربين المقيمين في الخارج الذين يحولون سنوياً إلى سورية معظم دخولهم بأعمال مشرفة واختصاصية ترفع اسم سورية معنوياً في الوسط العالمي وتحقق لها دخلاً قومياً هاماً، ألا تحسون معي بأننا محرومون من سماع اسم لاعب سوري تميز في كذا أو اشتراه نادي كذا بمبلغ ما؟ هل يُعقل أن 18 مليون سوري ليس فيهم رياضي متميز؟ أم أن بعض المتسلطين الحمقى قد طمسوا مواهب آلاف إن لم نقل ملايين اللاعبين؟

لذلك فإما أن تتحول هذه المنشآت إلى وحدات اقتصادية ذات ربحية فتكون مفيدة لنفسها ولأعضائها ولمجتمعها أو فلا داع لها لأنها عبء ثقيل تضم أناس لا يستحقون هذه التضحية. ويعتبر تغيير الكادر الإداري بالشكل المقترح الحلّ الأفضل فنحن في زمن صعب وفي مرحلة غير كل المراحل

السابقة فلا مكان في هذه الأيام إلا للأقوياء!! وعلى الحكومة أن تستعير مشرط ذاك الحكيم لبتر الأعضاء التي أصابتها (الغرغرينا) حفاظاً على باقي الجسد وإلا غرقت السفينة بمن فيها فالوطن يكبر بالشجعان لا بالجبناء والتاريخ لا يخلد في صفحاته المشرّفة إلا أسماء الأبطال ويتجاوز عن الدمى الكرتونية واضعاً إياها في صفحات أخرى.

وأختم ناصحاً بقول الوزير العباسي علي بن عيسى: "لو لم نتفقد الصغير لأضعنا الكبير، وهذه أمانة لابد من أدائها في قليل الأمور وكثيرها... وإذا علم معاملونا أنا نراعي أمورهم هذه المراعاة لزموا الأمانة وخافوا الخيانة". لذلك نوصي بإحكام إدارة هذه النوادي وإخضاع ميزانياتها للنشر للدراسة والاطلاع من المهتمين بل وتصديقها من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية شأنها في ذلك شأن أي منشأة اقتصادية أخرى. فوالله نحن لا نخاف العدو وتهديداته بل نخش النخر الداخلي الذي لا يُصلح علاجه إلا بالكوادر التي تتميز بالعلمية والمهنية.